

م / السوق المالية في العراق الواقع والتطورات المستقبلية

وليد عيدي عبد النبي
مدير عام الاحصاء والابحاث

المقدمة

تمثل السوق المالية في مختلف البلدان حجر الزاوية في الاقتصاد الوطني لدورها في توفير الاموال من وحدات الفائض المالي الى وحدات العجز المالي لتلبية احتياجاتها المالية لانجاز مهامها واهدافها المختلفة .

ونظرا لهذه الاهمية فقد اولت الدول العربية ومنها العراق خلال السنوات الاخيرة الماضية اهتماما متزايدا لتطوير وتنمية السوق المالية من خلال تهيئة واصلاح البيئة القانونية ، وتحرير حركة رأس المال ، والبدء بتطبيق مبدأ الافصاح والشفافية ، انطلاقا من الدور الذي تلعبه هذه السوق في حشد المدخرات وتوجيهها لمجالات الاستثمار المتاحة ، وتوفير التمويل والخدمات المختلفة التي تساعد في تطوير السوق المالية خاصة والاقتصاد الوطني عامة .

ومن الناحية التاريخية فقد لعبت الحكومات العربية خلال العقود الماضية الدور الريادي في التنمية ، وفي توفير التمويل اللازم لها وذلك اعتمادا على عائدات النفط بالنسبة للدول العربية النفطية ، وتحويلات العاملين وموارد السياحة الدينية والآثارية بالنسبة للدول المصدرة للعمالة . الا انه نتيجة للتذبذب المستمر في عائدات النفط ، وانحسار عوائد السياحة بسبب الاحداث التي شهدتها غالبية الدول العربية خاصة ما بعد احداث الازمة المالية العالمية عام / ٢٠٠٧ ، بدأت الدول العربية بتبني سياسات مالية ونقدية استهدفت التكيف مع مستويات اقل من العوائد ، بل السعي الى ترشيد الانفاق الاستهلاكي ، ورفع كفاءة استخدام الموارد ، وتشجيع القطاع الخاص واعطاءه دورا اكبر في النشاط الاقتصادي ، ووضع الخطط والبرامج لزيادة عدد المؤسسات المالية وتطوير اعمالها والعمل على تطوير اسس وقواعد وقوانين السوق المالية ومنها سوق رأس المال لدورها في خلق فرص العمل ، وتقديم الخدمات المالية المختلفة .

مكونات السوق المالية العراقية

تعتبر السوق المالية العراقية من بين اقدم الاسواق المالية العربية ، بالرغم ان السوق المالية العراقية تعتبر حديثة النشأة مقارنة بالاسواق المالية الدولية ويعود ذلك لاسباب عدة من اهمها حداثة انشاء الشركات المساهمة في العراق ، وضعف الامكانيات المالية للعراق مقابل عهد النفط ، وانتشار ظاهرة الفقر الاجتماعي .

تضم السوق المالية العراقية التشكيلات التالية :-

- ١ - المصارف وفروعها حيث يبلغ عدد المصارف العاملة في العراق (٥٤) مصرفا لها (٩٧٢) فرعا ومكتبا ، بضمنها (١٢) فرع لمصارف اجنبية حتى نهاية عام /٢٠١٢ .
- ٢ - شركات التأمين البالغ عددها (٢٩) شركة عراقية بضمنها ثلاث شركات حكومية هي الشركة الوطنية للتأمين ، الشركة العراقية للتأمين ، والشركة العراقية لاعادة التأمين وتتميز بأن قدراتها المالية لازالت ضعيفة وخدماتها التأمينية محدودة وتشرف عليها وزارة المالية ، ويدقق اعمالها البنك المركزي في مجال تدقيق القروض المقدمة من قبلها والمحفظه الاستثمارية التي تملكها وحدد رأسمالها بمبلغ (١٥) مليار دينار .
- ٣ - صندوق توفير البريد التابع الى وزارة الاتصالات الذي يقوم بقبول ودائع الجمهور واعادة استثمارها في مختلف المجالات وله (٣٥٠) فرعا منتشرة على مختلف المحافظات ويعتبر الصندوق رديفا للمصارف في استقطاب الودائع واعادة استخدامها .
- ٤ - سوق العراق للاوراق المالية الذي تأسس بموجب القانون رقم ٧٤ لسنة /٢٠٠٤ لغرض تنظيم عمليات بيع وشراء الاوراق المالية ، وتوجد شركة اربيل للاوراق المالية في اقليم كردستان ، وقد شهد السوق تطورات ملموسة على صعيد تداول الاسهم الكترونيا ، واصدار شهادات الملكية في نفس يوم التداول من خلال مكتب الايداع والتحويل التابع له .
- ٥ - شركات الصرافة التي تم تأسيسها في فترة الثمانينات ويشرف عليها البنك المركزي العراقي ، ويقتصر نشاطها على بيع وشراء العملة الاجنبية داخل العراق ، ويبلغ الحد الادنى لرأسماليها (٥٠٠) مليون دينار ، ويبلغ عددها (٤٥٠) شركة تركزت معظمها في بغداد ، وقسم قليل منها في المحافظات وقد وافق البنك المركزي على منح اجازات جديدة للشركات التي تم تأسيسها من قبل مسجل الشركات من عام /٢٠٠٣ حتى الان استنادا لقرار مجلس ادارته المتخذ بالجلسة (١٤٦٥) المنعقدة بتاريخ ١٠/٢/٢٠١١ ، كما سمح للمواطنين تقديم طلباتهم لتأسيس شركات الصرافة وذلك منذ نهاية عام ٢٠١٢ وحتى الآن.
- ٦ - شركات التحويل المالي ، وتعتبر من المؤسسات المالية غير المصرفية تستند في عملها الى التعليمات الصادرة من قبل البنك المركزي العراقي والمبلغة بكتابه رقم (٩٣) والمؤرخ في ١٠/١/٢٠٠٨ ، وتقوم بعملية تحويل واستلام الاموال من داخل العراق وخارجه ، عن طريق فتح حساب لها في المصارف العراقية ويبلغ عددها حاليا (٣٣) شركة .
- ٧ - شركات التوسط لبيع وشراء الاوراق المالية ويبلغ عددها (٤٨) شركة ويشرف على تدقيق اعمالها سوق العراق للاوراق المالية وتتولى مهمة الوساطة بين بائعي الاسهم والراغبين في شرائها لقاء عمولة تستوفى من الطرفين .
- ٨ - شركات الاستثمار المالي ، ويبلغ عددها (١٠) شركات وينظم اعمالها نظام شركات الاستثمار المالي رقم (٦) لسنة /٢٠١١ ، ويمكنها القيام بكافة عمليات الاستثمار كبيع وشراء الاسهم والسندات وتأسيس الشركات المساهمة ، واستثمار اموالها في المصارف الا ان نشاطها لازال محدودا والذي انعكس على ارباحها .. ولم يتقدم اي شخص لتأسيس شركة جديدة .
- ٩ - صندوق التقاعد وهو من المؤسسات الكبيرة الحجم حيث تبلغ موجوداته بحدود (٤٥) ترليون دينار مايعادل (٥) مليار دولار وتشمل رواتب الرعاية الاجتماعية للمتقاعدين .
- ١٠ - شركات تقديم القروض الصغيرة والمتوسطة وهي من احدث المؤسسات العاملة في السوق وحدد رأسمالها ما بين (١-٢) مليار دينار للشركة المحدودة و(٢) مليار دينار للشركة المساهمة وتنظم اعمالها التعليمات رقم (٣) لسنة /٢٠١٠ الصادرة عن البنك

المركزي العراقي والمنشورة في جريدة الوقائع العراقية رقم ٤١٦٤ في ٢٠/٩/٢٠١٠ وتوجد منها شركة واحدة هي الشركة العراقية للقروض الصغيرة التي يشارك في راسمالها (٩) مصارف وقدمت قروض لصغار المقترضين لمختلف الاغراض وهناك مؤسسات اقل حجما وتشمل صندوق الزكاة وصندوق رعاية القاصرين .

سمات وخصائص السوق المالية العراقية

- ١- محدودية رؤوس اموال الشركات العاملة في السوق المالية العراقية بأستثناء المصارف التي حدد البنك المركزي رأسمالها بما لا يقل عن (٢٥٠) مليار دينار ، مقابل (١٥) مليار دينار لشركات التحويل المالي ، و(٥٠٠) مليون لشركات الصرافة ، وما بين (١-٢) مليار دينار لشركة القروض الصغيرة والمتوسطة ، و(١) مليار دينار لشركة الاستثمار المالي .
- ٢- تخلف بعض التشريعات المنظمة لعمل الشركات العاملة في السوق المالية العراقية مما يتطلب تحديثها لتواكب توجه الاقتصاد العراقي نحو اقتصاد السوق من جانب والتشريعات القائمة في الاسواق المالية العربية من جانب اخر .
- ٣- ضعف وسائل واجراءات الرقابة الفعالة التي تضمن توفير حد ادنى من الافصاح والشفافية للمتعاملين .
- ٤- عدم توفير الحماية القانونية الكافية لكسب ثقة المستثمرين واصحاب رؤوس الاموال من العراقيين والاجانب للمشاركة الفاعلة في هذه السوق .
- ٥- ضعف قاعدة البيانات او محدوديتها لدى بعض الشركات مما لايساعد المستثمر في اتخاذ القرار الاستثماري السريع والأمين .
- ٦- ضعف المرونة في هيكل اسعار الفائدة السائدة في السوق خاصة بالنسبة للمصارف وشركات التأمين التي تقدم القروض المتوسطة والطويلة الاجل للاغراض العقارية .
- ٧- افتقار السوق الى مؤسسات الوساطة المالية والشركات صانعة السوق قياسا بالحاجة الفعلية لها .
- ٨- افتقار السوق الى المؤسسات المختصة بتقييم اداء الشركات المقرضة او المقترضة ، او المطروحة اسهمها في السوق .

مقترحات لتطوير السوق المالية العراقية

- ١- قيام اللجنة التنفيذية لاعادة الهيكلة بوضع توقيتات جديدة لتنفيذ الفقرات المتبقية من مذكرة التفاهم بالتنسيق والتعاون مع كل من وزارة المالية وديوان الرقابة المالية ومصرفي الرافدين والرشد بما يضمن سرعة تنفيذها وتطوير اكبر مؤسستين عاملتين في القطاع المالي والمصرفي .
- ٢- النظر الى الجهاز المصرفي ككل لايتمزأ كونه يخضع الى قانون المصارف العراقي المرقم (٩٤) لسنة ٢٠٠٤ واشراف ورقابة البنك المركزي العراقي ومنحه فرصا متكافئة في قبول الودائع الحكومية او فتح الاعتمادات المستندية وتقديم الخدمات المصرفية دون تمييز .

٣ - تطوير القطاع المالي من خلال الاجراءات التالية :-

- أ - زيادة فرص التعاون والتكامل بين مكونات السوق المالية العراقية فيما يتعلق بتقديم الخدمات الخاصة بكل منها .
 - ب - اعادة النظر بالتشريعات المالية والمصرفية التي تنظم وتراقب اعمال المؤسسات المالية غير المصرفية وبما ينسجم ومتطلبات اقتصاد السوق وبما يساعد في تطوير اداء هذه المؤسسات واستخدام النظم الالكترونية للقيام بمهمة الرقابة المكتبية والميدانية .
 - ج - اعداد قاعدة بيانات واسعة ذات ديمومة خاصة بالمؤسسات العاملة في السوق المالية العراقية بما يمكن متخذ القرار من اتخاذ القرارات الموضوعية والعلمية فيما يتعلق بالمؤسسات العاملة في هذا السوق .
 - د - توفير مناخ الاستثمار الملائم لنشاط المؤسسات المالية غير المصرفية من خلال تشجيع انشاء الشركات صانعة السوق وشركات ضمان الاستثمار وشركات التمويل بما فيها شركات القروض الصغيرة والمتوسطة .
 - هـ - توفير الحماية القانونية الكافية لكسب ثقة المستثمرين العراقيين والاجانب لانشاء شركات مشتركة للعمل في السوق المالية العراقية لغرض تكاملها .
 - و - تطوير نشاط سوق العراق للاوراق المالية من خلال انشاء سوق ثانوية لتداول اسهم الشركات غير المدرجة وقرار الاجراءات المناسبة الخاصة بعملها .
 - ز - قيام مؤسسات السوق المالية العراقية بتبادل الافكار والاراء والتجارب مع المؤسسات العربية والاجنبية العاملة في مختلف البلدان واقامة اتفاقيات توأمة فيما بينها .
- ٤ - وضع اولويات لتطوير القطاعات الاقتصادية المختلفة والتركيز في المرحلة الاولى على تطوير قطاعات الزراعة والصناعة والنفط والسياحة والاسكان باعتبارها القطاعات ذات الاولوية والاكثر استيعابا لتشغيل القوى العاملة .
- ٥ - تشجيع المصارف والشركات المالية غير المصرفية على انشاء صناديق الاستثمار التي وافق البنك المركزي العراقي على انشاءها والتي ستساعد في تطوير واستقرار القطاع المالي وتشجيع التعامل بالاسهم والموجودات الثمينة .
- ٦ - حث المصارف والشركات على اصدار السندات التي اجاز قانون الشركات المرقم (٢١) لسنة/١٩٩٧ اصدارها كونها احد الادوات المهمة لزيادة رأس المال وتطوير الوعي الاستثماري للعوائد الجيدة التي تدرها لحاملها .
- ٧ - قيام وزارة المالية بأصدار ادوات جديدة للدين العام اضافة الى حوالات الخزينة ، ومن هذه الادوات السندات الحكومية لفترات طويلة تتراوح ما بين سنة الى خمسة سنوات .
- ٨ - مفاحة البنك الدولي لاقامة دورات تدريبية وورش عمل للعاملين في القطاع المالي بدءا من الادارة العليا والعاملين الاخرين بعد اختيارهم لغرض اطلاعهم على التجارب الدولية في مجال تطوير القطاع المالي في عدد متميز من البلدان التي حققت نجاحا في هذا المجال .
- ٩ - ايجاد اليات وتعليمات واضحة لانتقال الاقتصاد العراقي من الاقتصاد المركزي الى اقتصاد السوق وبما يساعد في حل الكثير من الغموض والصعوبات والثغرات التي تواجه عملية التحول في هذه الفترة الصعبة .